

فصل جديد برقم ١٩٠ بعنوان «احتياطي الإيرادات الجارية» وفقاً لما يلي :

اسم الحساب	رقم الحساب			
	باب	فصل	بند	مادة
احتياطي الإيرادات الجارية	١	١٩٠	٠٠	٠٠
=====				
احتياطي الإيرادات الجارية	١	١٩٠	١٠	٠٠
احتياطي الإيرادات الجارية	١	١٩٠	١١	٠٠
.....				
احتياطي الإيرادات الجارية	١	١٩٠	١١	٠١

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من موازنة السنة المالية

١٩٩٧م

أحمد بن عبد النبي مكّي

وزير الاقتصاد الوطني

المشرف على وزارة المالية

صدر في : ١٩ من رمضان ١٤١٨ هـ

الموافق : ١٨ من يناير ١٩٩٨م

نشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية رقم (٦٦٦)
الصادرة في ١٩٩٨/٢/١م

منشور مالي

رقم ٩٨/٢

بتعديل دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة

الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨

إستناداً إلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .

وإلى قانون الرقابة المالية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/١٢٩ وتعديلاته .

وإلى المرسوم السلطاني ٩٦/٨٣ في شأن التكليف بممارسة الاختصاصات المقررة لنانب رئيس

الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١ بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧م

والى دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة الصادر بالمنشور المالي رقم ٨/٨٧ وتعديلاته .
ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يضاف إلى الفصل رقم ٤٣٠ (استرداد اقساط قروض) من الباب الأول (الايرادات) من دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة المشار إليه بند جديد برقم ١٢ وبعنوان (استرداد قروض الاسكان الميسرة لذوي الدخل المحدود) وذلك وفقاً لما يلي :

البيــــــــــــــــان	رقم الحساب			
	باب	فصل	بند	مادة
استرداد قروض الاسكان الميسرة لذوي الدخل المحدود	١	٤٣٠	١٢	٠٠
استرداد قروض الاسكان الميسرة لذوي الدخل المحدود	١	٤٣٠	١٢	٠١

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من موازنة السنة المالية ١٩٩٧م .

احمد بن عبدالنبي مكبي

وزير الاقتصاد الوطني

المشرف على وزارة المالية

صدر في : ٢٣ من ذي القعدة سنة ١٤١٨هـ

الموافق : ٢١ من مارس سنة ١٩٩٨م

نشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية رقم (٦٢٠)
الصادرة في ١/٤/١٩٩٨م

منشور مالي

رقم ٩٨/٣

بتعديل بعض أحكام لائحة المنقولات الحكومية

الصادرة بالمنشور المالي رقم ٨٧/٤

إستناداً إلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .